ترغب بريطانيا برؤية حلّ الدولتين يتحقّق. نحن متحمسون له؛ ونبذل كل ما في وسعنا لدفع هذه الأجندة قدماً وتعزيزها في كل فرصة متاحة. لقد تحدثت مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بعد حلول العام الجديد، ويسعدني وجود الرئيس الفلسطيني هنا اليوم.

نحن نعتقد أن محادثات السلام التي بدأت في الأردن تمثّل فرصة—وهي فرصة نأمل أن يسعى الجانبان إلى استغلالها. نعتقد أن هذا أمر حيوي للغاية.

من البديهي لنا كأصدقاء لإسرائيل وللسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، أن نرغب برؤية إسرائيل القوية والديموقراطية والمسالمة إلى جانب فلسطين القوية والديموقراطية والمسالمة. ونحن نؤمن أن ذلك أمر قابل للتحقيق، لكننا لا نستطيع تحقيقه دون أن يجتمع الطرفان ويتحدثان ويناقشان. وفي النهاية، فإن حلّ الدولتين هذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تحدث الطرفين مع بعضهما البعض. إذ لا يمكن لنا أن نرغب به بأكثر مما ترغبون به.

لذلك، نتمنى لكم التوفيق. وسنبذل كل ما في وسعنا للمساعدة في تعزيز هذه المناقشات. نعتقد أن الوقت، في بعض النواحي، ينفد أمام حلّ الدولتين ما لم نتمكن من المضي قدماً الآن، وإلا فإن الحقائق على الأرض ستجعل تحقيقه أكثر صعوبة، ولهذا السبب تظل قضية المستوطنات في غاية الأهمية.

ولكننا نتمنى لكم التوفيق؛ نأمل أن تستمر المحادثات ونأمل أن يتم تحقيق حلّ الدولتين الذي ندعمه بقوة، ونقول ذلك كصديق لإسرائيل، ولكن أيضاً كصديق قوي جداً للشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية وكأحد كبار الجهات المانحة للسلطة الفلسطينية والمؤسسات التي تعملون على بنائها بنجاح. حضرة الرئيس عباس، أنت مرحَّبٌ بك هنا مرة أخرى.

وثيقة رقم 9:

كلمة نائب المفوض العام لوكالة الأونروا مارغوت إليس خلال حفل إطلاق مناشدة الطوارئ لعام 2012 بقيمة 300 مليون دولار لصالح قطاع غزة والضفة الغربية[9]

17 كانون الثاني/ يناير 2012

الضيوف الأعزاء،

أشكركم على حضور حفل هذا اليوم لإطلاق مناشدة الطوارئ لعام 2012. منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في عام 2000، دأبت الأونروا على إطلاق مناشدات طارئة للاستجابة للعواقب الإنسانية لتلك النزاعات التي تلتها في قطاع غزة والضفة الغربية.

وتصادف اليوم ذكرى هامة أخرى. ففي مثل هذا اليوم قبل ثلاثة أعوام، وفي أعقاب نزاع مسلح شديد استمر ثلاثة أسابيع، انتهت الحرب على غزة والتي دارت رحاها في 2009/2008. ومع ذلك، فإن آثار تلك الحرب لا تزال قائمة اليوم مثلما هو الحال بالنسبة للاحتياجات الإنسانية للنساء والرجال والأطفال في غزة التي ما تزال واسعة الانتشار.

وعلى الرغم من تخفيف القيود على حركة العبور، إلا أن غزة تظل تحت الحصار ويبقى سكانها خاضعين لعقاب جماعي، وهذا عمل غير قانوني بموجب القانون الدولي.

إن الإغلاق الأخير لمعبر كارني والدمار الذي حلّ فيه من قبل السلطات الإسرائيلية قد أحال عملية التصدير بمستويات مهمة أمراً مستحيلاً.

إنّ الدمار الذي لَحِق بمعبر كارني يأتي في أعقاب إغلاق نقاط العبور الرئيسة في السنوات الأربع الماضية وهي معبر كارني لبضائع الحاويات والإسمنت، وشريط كارني الناقل الذي كان يستخدم لنقل الحبوب والعلف الحيواني والمحاصيل، ومعبر صوفا لمواد البناء، ومعبر ناحال أوز للوقود.

إنّ تلك الإغلاقات قد تركت معبر كرم أبو سالم ليكون المعبر التجاري الوحيد المتاح للتجار وللمنظمات الإنسانية. وبالقدرة القليلة لمعبر كرم أبو سالم على التعامل مع الواردات والصادرات، فإن الحاجة إلى وضع البضائع على نقالات، أضف إلى ذلك المسافة الأطول المطلوب أن تعبرها البضائع، فإن أسعار السلع وتقديم المساعدة الإنسانية قد ارتفعت في الوقت الذي تضاءلت فيه احتمالات العودة إلى مستويات التجارة ما قبل زمن الحصار بين غزة والضفة الغربية وإسرائيل.

كما أن الحصار يؤثر أيضاً على جهود الأونروا لإعادة الإعمار في غزة. لقد تمكنت الأونروا من إكمال 22 مشروعاً فقط وبقيمة 22.5 مليون دولار أمريكي ضمن خطة لإعادة إعمار غزة والتي تبلغ قيمتها الإجمالية 667 مليون دولار. العمل جارٍ لتنفيذ مشاريع بناء أخرى بقيمة 115 مليون دولار، وهو مبلغ كبير ويعكس التقدم الحاصل، مع التأكيد على أن العشرات من المدارس والآلاف من المنازل لا تزال بحاجة لأن يتم بناؤها. وفي الوقت الذي نرحب فيه بالخطوات التي تمّ اتخاذها من قبل السلطات الإسرائيلية حيال الموافقة على المشروعات، إلا أننا بحاجة لتسريع العمل بوتيرة إعادة الإعمار. ومنذ ثلاث سنوات والأونروا تدعو المجتمع الدولي للعمل مع الأطراف المعنية من أجل تخفيف المزيد من القيود وتسريع منح الموافقة على المزيد من المشروعات، ووضع حدّ للحصار.

وفي الضفة الغربية، فإن عمليات التشريد القسري والتوسع في المستوطنات والعنف من قبل المستوطنين يترتب عليها خسائر مدمرة على المجتمعات التي تخدمها الأونروا. ومنذ بداية عام 2011، فإن ما يقارب من 1,100 فلسطيني، بمن فيهم 618 طفلاً، قد تعرضوا للتشريد بسبب عمليات الهدم في القدس الشرقية وفي المنطقة (ج)، وذلك مقارنة بما مجموعه 606 فلسطيني، من بينهم 297 طفل، تعرضوا للتشريد في عام 2010. وحيث أن العديدين من الذين تعرضوا للتشريد هم من اللاجئين، فإن عبء مساعدتهم يقع على كاهل الأونروا.

إن الوضع الحالي في كل من قطاع غزة والضفة الغربية لا يزال يؤثر على الفرص الاقتصادية للفلسطينيين. وعلى الرغم من النمو الاقتصادي المتواضع الذي تمّ الإعلان عنه في عام 2011، إلا أن استدامة هذا النمو لا يزال مشكوكاً فيه. وتشير الأدلة إلى أن القطاع الخاص لا يزال يعاني من أجل التأقلم وتجاوز القيود الإسرائيلية التي تحد من سبل الوصول للموارد وللأسواق في قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. ونتيجة لذلك، فإن قطاع غزة والضفة الغربية لا تزالان عرضة بشكل خطير لأية تخفيضات في معدل تدفق المساعدات، الأمر الذي بدوره سيهدد سبل معيشة العائلات التي هي أصلاً عرضة للمخاطر، والتي تواجه تحديات خطيرة على مستوى الأمن الغذائي وعلى مستوى انتهاكات الحماية.

وعلاوة على ذلك، برزت أيضاً أزمة حماية واسعة النطاق تميزت بعدم احترام الكرامة الإنسانية وبالانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان الدولية وللقانون الإنساني الدولي. ففي غزة، لا يزال الحصار المستمر والقيود المفروضة على العبور والحركة يعيقان الفرص للانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة المساعدة الإنمائية. وفي الضفة الغربية، فإن الأزمة الحالية قد تفاقمت جراء الزيادة في عمليات هدم المباني والطرد القسري والتشريد، إضافة إلى عنف المستوطنين. إن اللاجئين، والذين يشكلون ما يقارب من 83% من سكان قطاع غزة، وحوالي 37% من سكان الضفة الغربية، غالباً ما يتحملون أسوأ عواقب هذه الأزمة.

السيدات والسادة،

ما لم يحدث هناك تغير غير متوقع على صعيد الوضع الإنساني، فإن الحلقة المفرغة من البطالة وانعدام الأمن الغذائي والاعتماد على المعونة ستستمر في عام 2012.

وعلى العموم، فإن مبلغ المناشدة الطارئة لعام 2012 يصل إلى ما يزيد عن 300 مليون دولار بقليل، 75% منها تغطي الأنشطة الواجب تنفيذها في قطاع غزة فيما تغطي أقل من 25% منها الأنشطة الواجب تنفيذها في الضفة الغربية. إن هذا يتوافق مع انخفاض بقيمة 20% في المناشدة الطارئة لعام 2011. ومع القيام بتمويل 40% فقط من مناشدة الأونروا الطارئة لعام 2011، فقد اضطرت الوكالة للعمل على تحديد أولويات أنشطتها الأكثر إلحاحاً وتحسين كفاءة التنفيذ.

ولذلك، فإن مناشدتنا تركز على ثلاث أولويات رئيسة: الأمن الغذائي، والحماية والقدرة على الاستجابة للحالات الطارئة. إن 80% من المبالغ المطلوبة ستستخدم من أجل تعزيز الأمن الغذائي عن طريق المساعدة الغذائية والمساعدة النقدية وبرامج استحداث فرص العمل. كما يهدف جزء كبير من مناشدتنا إلى حماية حقوق اللاجئين وتحسين سبل وصولهم إلى الخدمات الصحية الطارئة وخدمات المياه والتصحاح والتعليم والمساكن المؤقتة. كما تسعى المناشدة أيضاً إلى تعزيز قدرة الوكالة على الاستجابة للحالات الطارئة بشكل أكبر، وإلى إحلال الأونروا لتكون في وضع أفضل للاستجابة للاحتياجات الطارئة بالرغم من النقصان في مجموع الأموال المطلوبة.

إن إطلاق هذه المناشدة تأتي بمثابة تذكير بأن العواقب الإنسانية للحرب على غزة والحصار القائم والعوائق المستمرة على سبل الوصول والحركة لا تزال حادة، الأمر الذي يستلزم أن 70% من اللاجئين في غزة إضافة إلى 50% في الصفة الغربية لا يزالون مستمرين في الاعتماد على المساعدة الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

إن أي عمل تقوم به الأونروا لن يكون ممكناً بدون الدعم السخي من الجهات المانحة لها، وهو الأمر الذي تشعر الأونروا بامتنان عميق لأجله.

ومع ذلك، فإننا لا نزال نشعر بقلق عميق حيال التخفيض في مستويات التمويل مقارنة بإجمالي الاحتياجات الإنسانية. ولدى النظر إلى عدد الكوارث الإنسانية التي تواجه العالم في يومنا هذا، علاوة على الأزمة المالية العالمية والسياق المتغير بشكل سريع في الشرق الأوسط، فإنني أحث الجهات المانحة على الاستمرار بتقديم مساعداتهم الحاسمة وفي الوقت المناسب من أجل ضمان تلبية الاحتياجات الملحة، وبالتالي الإسهام في استقرار مجتمع اللاجئين واستقرار الأراضي الفلسطينية المحتلة ككل.

وفي الوقت الذي ألاحظ فيه ضرورة التصدي للاحتياجات الإنسانية للاجئين اليوم، فإنه لا يزال من الأهمية بمكان أن نقوم بالتصدي للأسباب الكامنة وراء تلك الاحتياجات. إن الأزمة الإنسانية التي طال أمدها والتي نعيشها اليوم في الأراضي الفلسطينية المحتلة لهي نتيجة مباشرة للصراع الذي يتطلب حلاً سياسياً على وجه السرعة.

وإلى جانب طلبي منكم بمساعدتنا في تلبية الاحتياجات الراهنة للاجئين وبتبرعكم السخي لهذه المناشدة الطارئة، فإنني أحثكم، وأحث المجتمع الدولي على وجه الخصوص، بأن يقوم باتخاذ خطوات جريئة للتوصل لحل سياسي عادل وشامل لهذا النزاع، وبأن يمهد الطريق قدماً لمواطني هذه المنطقة للعيش بسلام ورخاء.

أشكركم.

وثيقة رقم 10:

مقابلة مع النائب الفلسطيني أحمد عطون حول القدس ومشاريع التهويد فيها وحول تجربة إبعاده عنها[10] [مقتطفات]

17 كانون الثاني/ يناير 2012

- **ما الهدف من الاجتماع بممثل الأمم المتحدة وما القضايا التي قمتم بمناقشتها؟**

– هذا الاجتماع يأتي في سياق اجتماعاتنا لأنني من لحظة إبعادي من القدس المحتلة إلى رام الله لا أعتبر نفسي مقراً في هذا القرار من قِبل الاحتلال الإسرائيلي، ولم آتِ إلى رام الله من أجل أن أستقر، ولكن أعتبر أني بدأت معركة جديدة من أجل العودة إلى مدينة القدس. ومن أجل ذلك سأطرق أبواب كل المؤسسات الدولية والحقوقية بكل الوسائل الممكنة والمتاحة حتى عودتي إلى مدينة القدس.

اللقاء في مقر المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة كان لوضع هذه المؤسسة الحقوقية الدولية في أجواء ما يحدث، ولنقول لهم بصوت واحد إن ما يجري من انتهاكات في مدينة القدس بشكل خاص واتجاه أهلها بشكل عام ومواطنيها يأتي في سياق محاولة التطهير العرقي الذي يمارسه الاحتلال ضدّ مدينة القدس. وتحدثنا عما يجري من انتهاك في محاولة إبعاد الآلاف كما يحصل اليوم في حي شعفاط، وسلخ مخيم شعفاط عنه وإخراج 70 ألف مقدسي خارج الجدار وكفر عقب والضاحية والرام أي ما يزيد على 100 ألف مقدسي تمّ عزلهم عن القدس المحتلة.

كما بحثنا ما يجري على الساحة الفلسطينية وانتهاكات حقوق الإنسان سواء كان من قبل المؤسسة الإسرائيلية أو من قبل بعض الجهات الفلسطينية خصوصاً ما يجري في السجون من توقيف واعتداء.

- **ما الرسالة التي توجهونها؟**

– رسالتنا واضحة لهم أن هذا الإجراء لا أخلاقي ولا قانوني، ويجب على المؤسسات الدولية أن تتحمل مسؤولياتها وأن يكون لها موقف واضح، وطلبنا إيصال هذه الرسالة إلى رأس المؤسسة الدولية وأن تكون لهم الإرادة السياسية الحقيقية للضغط على الاحتلال من أجل ردعه عن هذه الممارسات.